المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

موقف ناصر الدين اللقاني ٩٥٨هـ من أمثلةِ ابن هشام ٧٦١هـ في أوضح المسالك جمعا ودراسة

The position of Nasser Al-Din Al-Laqani 958 AH from the examples of Ibn Hisham 761 AH, In the clearest paths collected and studied

إعداد

سارا علي حسن الحرتومي

قسم اللغة العربية ، الكلية الجامعية بالليث ، جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

موقف ناصر الدين اللقاني ٩٥٨هـ من أمثلةِ ابن هشام ٧٦١هـ في أوضح المسالك جمعا ودراسة

سارا علي حسن الحرتومي
قسم اللغة العربية ، الكلية الجامعية بالليث ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : lordcom73@hotmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موقف العلامة ناصر الدين اللقاني (٩٥٨هـ) من الأمثلة التي مثَّل بها ابن هشام للقاعدة النحوية في كتابه "أوضح المسالك"، وقد انتهج المعيارية المعتمدة على القياس والعلة منهجا يحتكم إليه، وقد تمثَّل في مقدمة أبرزتْ أهمَّ النقاط عن اللقاني اسما ولقبا وكنية، ومكانة علمية، وآثارًا المطبوع منها والمخطوط، ومنهجه في حاشيته، ثم جاء صلب البحث في أربع عناصر رئيسة وهي تمثّل الطريقة التي ناقش بها اللقاني أمثلة ابن هشام، وتتشكل من أربعة عناصر، الاعتراض بتخطئة التمثيل بالمثال، والاعتراض بوجود مثال أنسب من غيره للقاعدة، وامثلة تحتمل الاستشهاد بها للقاعدة وغيرها، وأخيرًا التعليق على تقدير الأمثلة التي تحتاج إلى تقدير في الإعراب.

وتأتي الخاتمة لتكشف أن اللقاني لم يكن دائمًا ناقدًا لابن هشام، بل أحيانًا يدافع عنه، ويوجه المثال بما يراه صحيحًا، وأحيانًا يجانبه الصواب في نقد ابن هشام، وبلغت المسائل خمسًا وعشرين مسألةً موزعةً على العناصر الأربعة السابقة.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام، اللقاني، أوضح المسالك.

The position of Nasser Al-Din Al-Laqani 958 AH from the examples of Ibn Hisham 761 AH In the clearest paths collected and studied

Sarah Ali Hassan Al-Hartoumi
Department of Arabic Language, Al-Leith University College, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: lordcom73@hotmail.com

Abstract

This research deals with the position of the scholar Nasser al-Din al-Laqani (958 AH) regarding the examples in which Ibn Hisham exemplified the grammatical rule in his book, 'Udha al-Masalik'. He adopted the standard based on analogy and reason as an approach to be relied upon, and it was represented in an introduction that highlighted the most important points about al-Laqani, a name, a title, and a nickname. , and its scientific standing, and the printed and manuscript effects, and its methodology in its footnotes. Then the core of the research came in four main elements, which represent the way in which Al-Laqani discussed Ibn Hisham's examples, and they consist of four elements: the objection to the mistake of representing the example, and the objection to the existence of an example that is more appropriate to the rule than others, And examples that can be cited for Al-Qaeda and others, and finally a comment on the evaluation of examples that need to be evaluated in parsing.

The conclusion comes to reveal that Al-Laqani was not always a critic of Ibn Hisham, but sometimes he defended him and set an example with what he saw as correct, and sometimes he deviated from what was correct in criticizing Ibn Hisham. The issues amounted to twenty-five issues distributed among the previous four elements.

Keywords: Ibn Hisham, Al-Laqani, explained the paths.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم النبيِّين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، وبعد:

تمثل اعتراضات النحاة المبثوثة في كتبهم، وخاصة في الحواشي ثروة فكرية نحوية لها ميزتها العلمية، فهي صَقْلٌ للمتعلم، وقَدْحٌ لأذهان العلماء، وعونٌ على ضبط القواعد، وتحقيق الخلافات، وشرحٌ وإعرابٌ وتدقيقُ النظر في الشواهد والأمثلة، وقد شدَّ انتباهي خلال قراءتي لحاشية اللقاني على أوضح المسالك لابن هشام أنه يعترض على أمثلته وينتقد التمثيل بها، فوجدته موضوعًا جديرًا بالبحث، فجعلتُ عنوانَه: **(موقفُ ناصرِ الدِّين اللقاني ٩٥٨هـ من أمثلةِ ابن هشام ٧٦١هـ في أوضح المسالك جمعا ودراسة)**.

دوافع البحث: دفعني للبحث أهمية كتاب أوضح المسالك وأهمية الحواشي العلمية عليه بالنسبة للدارس لعلم النحو، كما أن المثالَ الموضِّحَ للقاعدة إن تمَّ نقده فربما يكون نقدًا للقاعدة، وللتأليف العلمي ولشخصية المؤلف، مما يقتضي تحرير المثال المطابق للقاعدة.

هدف البحث: البحث في موقف اللقاني من أمثلة ابن هشام في التوضيح، ودراسة تعليقاته في هذا الأمر، وتبيان وجه الصواب فيها.

منهج البحث: المنهج المعياري، وهو منهج "قائم على القياس والتعليل والتأويل والتقدير والتنظير المؤطَّر بزمان ومكان"(١). فالمنهج المعياري يشكِّلُ القواعد التي يُحْتَكم إليها لتبيان الصوابِ والخطأِ.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على عنصرين:

أولا: تمهيد: اللقاني وحاشيته نبذة موجزة. وذكرت فيه أهمَّ النقاط التعريفية باللقاني وبحاشيته.

---

(١) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب ١/٧٧.

ثانيا: عناصر تعليق اللقاني على أمثلة ابن هشام، واشتملت على: أولًا: الاعتراض بتخطئة التمثيل بالمثال، ثانيًا: الاعتراض بوجود مثال أجود، ثالثًا: أمثلة محتملة، واحتمالها يخرجها عن الاستشهاد بها، رابعًا: التعليق على تقدير الأمثلة.

وقد بدأت كل مسألة بقولي: (قال اللقاني) ناقلا كلام اللقاني، ثم أعلق بقولي: (أقول) للتعليق على المسألة.

الدراسات سابقة:

لم أستطع التوصل إلى دراسة خاصة عن اللقاني أو حاشيته، غير تحقيق حاشيته، وقد حققها: أبو عبد الرحمن نبيل صلاح سليم، دار بستان المعرفة للنشر والتوزيع، وهو موضوع الماجستير للباحث. وقد ترجم الباحث لابن هشام وتعرض لأهمية أوضح المسالك، وقيمته العلمية، وكذلك ترجم للقاني ترجمة وافية، وعرف بحاشيته.

وكذلك ترجمة المؤلف التي صنعها محققا حاشيته على شرح التصريف العزي[1].

*****

(١) ينظر حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي للتفتازاني ص ١١.

تمهيد: اللقاني وحاشيته نُبْذةً موجزةً[١].

اسمه ولقبه وكنيته: هو محمد بن حسن بن علي بن عبد الرحمن اللقاني المالكي المصري، وكنيته: أبو عبد الله، ولقبه: ناصر الدين، و(اللَّقاني) بتخفيف القاف نسبة إلى (لقانة) قرية من قرى البُحَيْرَةِ بمصر.

مولده ووفاته: ولد سنة (٨٧٣هـ)، وتوفي بمصر سنة (٩٥٨هـ).

مكانته وآثاره:

وقد وصف العلماءُ العلامة اللقاني بالعلم والتحقيق، والفضائل العديدة، والعلوم النفيسة، كما أنه جلس لإقراء العلوم التي تفنن فيها كالتفسير، والعقيدة، والفقه، وأصوله، والنحو، والصرف، والمنطق.

وكان جلُّ عنايته بالتدريس فأثر ذلك على آثاره العلمية، فلم يذكروا له سوى خمس مؤلفات غالبها تعليقات وتقييدات على مؤلفاتٍ أخرى، وهي[٢]:

١-حاشية على شرح المحلِّي على جمع الجوامع للسُّبكي، وقد حققها الباحث: إسماعيل عمران علي طلب، ٢٠١٤م في رسالة ماجستير بالجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بليبيا.

٢-حاشية اللقاني على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ولم أجده مطبوعًا، ولم يشر المحقق إلى مخطوطاته، ووجدت منه نسخة مخطوطة على الشبكة الدولية في (٢٧) ورقة كل ورقة صفحتان، عدد الأسطر في الصفحة (١٩) سطرًا، لها مقدمة وخاتمة تدل على البدء والانتهاء، بخط نسخ واضح، والمخطوط من أوقاف السلطان سليم خان.

---

(١) الحديث عن اللقاني ملخصٌ من مقدمة المحقق، وقد تخيرت أهمَّ النقاط، ينظر حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ١٧.

(٢) ذكر محقق حواش على توضيح الألفية للقَانِي المخطوطات فقط، وفضلت ذكر طبعات المطبوع؛ لأن المطبوع أكثر تداولا.

٣-حاشية اللقاني على شرح التفتازاني على تصريف العزِّي. وقد طبعت بدار الفتح تحقيق د. محمد ذنون يونس الفتحي، د. أحمد صالح يونس المولى، ٢٠١٨م.

٤-شرح لخطبة مختصر خليل، وقد طبع في دار البصائر بالجزائر، ٢٠٠٧م.

٥-حاشية على التوضيح لابن هشام، وهو الكتاب موضع العناية.

حاشية اللقاني على التوضيح:

هذه الحاشية هي مجموعة من التعليقات التي علَّقها اللقاني على هوامش نسخته من أوضح المسالك، ثم جمعت مفردة في مصنَّف مستقل بعد وفاته، ولأجل ذلك لم تشتمل الحاشية على مقدمة تبين منهج اللقاني، **وقد رسم المحقق المنهج العام للقاني**، ويتمثل عموما في:

- سار اللقاني على ترتيب ابن هشام لأبواب كتابه.
- كان هدف اللقاني التعليق على بعض مواضع من التوضيح، ولذلك قد تكثر المواضع في باب وتقل في آخر.
- يبدأ اللقاني بذكر عبارة ابن هشام، ثم يتبعها بتعليقه موضحًا ومفصِّلًا ومستدركًا، ومواردًا لإشكاله وتارة يرد عليه وتارة لا يرد، وينقض كلام ابن هشام بعضه ببعض، مما يدل على استيعابه لأقوال ابن هشام، وأيضا دافع عن ابن هشام في بعض المواضع، فلم يكن يتعقبه فقط.
- وقف اللقاني مع أمثلة ابن هشام موقف المدقق، ولم يسلِّم له كل ما ذكره من أمثلة.
- عُنِيَ اللقاني كثيرا بصياغة ابن هشام لعباراته، فأيدها حينًا ونقدها حينًا.
- علَّل بعض الأحكام النحوية ووجها عند ابن هشام.
- وردت بعض مصطلحات العلوم الأخرى كعلم الأصول والمنطق في كلام اللقاني، وكذلك إضافات لغوية، وبيانية، وفقهية، وغيرها.

نسخ الكتاب: بالنسبة لنسخِ الكتاب فقد اعتمد الباحث على ثلاث نسخ من أصل خمسة عثر عليها، واتخذ النسختين الأخريين للاستئناس، ونسخة الأصل هي الموجودة بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم (١٢٠٣٣هـ) وهي نسخة تامة، في (٤٢) لوحة في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٥) سطرًا. والنسخة الثانية موجودة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والثالثة في الخزانة الحسنية بالرباط في المملكة المغربية.

*****

برزت عناصر تعليق اللقاني على أمثلة ابن هشام في النقاط الآتية:

أولا: الاعتراض بتخطئة التمثيل بالمثال:

قد يخطِّئ اللقاني التمثيل بالمثال، ويعلل لذلك[١]:

(١) قال اللقاني: "وكذا قوله: كـ زيد قائم، لا يصح التمثيل به، إذ التأخير جائز، فإن أراد التأخير أعم من كل منهما، اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة، أعني جواز التقدم والتأخر مقابلا، أما أولًا فلأن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقبل شيئا من التقدم والتأخر، بل يجامعه، وأما ثانيًا فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعي أن التأخر الجائز قسيم لمطلق التأخر، وقسم الشيء لا يكون قسيما له.

وغاية ما يتمحل له أن يقال: قوله: (إحداهما التأخر) على حذف مضاف، وهو وجوب، وقوله: (وهو) عائد على مطلق التأخير والتقدير: إحداها وجوب التأخير، والتأخير من حيث هو هو الأصل"[٢].

أقول: مثَّل ابن هشام قائلا: "وللخبر ثلاثُ حالات: إحداها: التأخر، وهو الأصل كـ زيدٌ قائمٌ، ويجب في أربعة مسائل"[٣].

---

(١) سأقول بترقيم المسائل ترقيما تصاعديا، وعددها خمس وعشرون مسألة.

(٢) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ١٤٨.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٦/١. واستدل بهذا المثال الشاطبي في المقاصد الشافية ١٠٤/٢.

ونقل يس كلام اللقاني بمعناه وقد شرح اعتراضه شرحًا وافيا[١]، والحق هنا مع اللقاني فإن ابن هشام ذكر الحالات الثلاثة بألفاظ: التـأخُّر، والتقـدُّم، وجـواز التقديم، والتأخير. فخلط في تبيان الحالات بين الأحكام الثلاثة: وجـوب التـأخر، وجوب التقدم، جواز التأخر والتقدم، وبين موضع الخبر في نفسه، ولـيس لـه إلا حالتان: أن يتقدم على المبتدأ وأن يتأخر عنه. وإن اعتذر له اللقاني ووصف ذلـك بقوله: (وغاية ما يتمحَّل له) بأنه اعتذار مع تكلُّف، وبين اللقاني محـل الإشـكال، فالحالة الثالثة عند ابن هشام هي قسم من التقسيم باعتبار الأحكام، فلا تكون قسـيما أي مقابلة لمطلق التأخر؛ لأن مطلق التأخر هو تقسيم من جهة الموضع، فقسـيمه التقدم، والحق أن اعتراض اللقاني وجيهٌ ودقيق وصائب.

(٢)-**قال اللقاني:** "قوله: (حتى زيدًا ضربته) هذا الكـلام صـريح فـي أنَّ المنصوب بعد (حتى) منصوب بفعل مقدَّر لا معطوف على المنصوب قبلها خلافًـا لما صرَّحوا به في قوله:

.... والزادَ حتَّى نعلَه ألقاها[٢]

من أنَّ نصبَ النعلِ بالعطفِ كما سيجيئ في بابه"[٣].

---

(١) ينظر حاشية يس على التصريح ١/١٧٠.

(٢) تمامه: ألقى الصحيفةَ كي يخفِّفَ رحلَهُ ... والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها

ــ والبيت لابن مروان النحوي في الكتاب ١/٩٧، والأصول ١/٤٢٥، وشرح التسـهيل ٣/١٦٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٢٠.

ــ الشاهد: قال السيرافي: "والنصبُ على وجهين: أحدهما: أن تجعل (حتى) بمعنى الواو، فتعطفها على الصحيفة، كأنه قال: ألقى الصحيفة ونعلَه، ثم قال: ألقاها تأكيدا. والوجه الثاني: أن تضمرَ بعد حتَّى فعلا وتجعل (ألقاها) تفسيرا له، كأنك قلتَ: حتى ألقى نعلَـه ألقاهـا" شـرح الكتـاب للسيرافي ١/٤٣٠.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَاني ص ٣٢٢. وقد ذكر ابن هشام في بـاب العطـف البيـت، واستشهد به على العطف بـ حتى بشرط أن يكون المعطوف (نعله) بعضا من المعطوف عليـه (الزاد) تأويلا، أي: ألقى ما يثقله، وألقاها توكيد لـ ألقى الصحيفة، والهاء تعود على الصحيفة على هذا الإعراب. أوضح المسالك ٣/٣٦٥.

وفي كلام اللقاني هنا أمران: الأول: أن السيرافي كما ذكرتُ في الشاهد لم يجعل (حتى) عاطفة فقط، بل قال بجواز النصب بفعل مقدر.

الثاني: أن الشهاب القاسمي ردَّ على اللقاني قائلا: "قد يجاب بأنهم إنما صرَّحوا هناك بما ذكر؛ لإمكان حمل ألقاها على التأكيد لقوله ألقى الصحيفة، ولا كذلك هنا"(١).

أقول: كلام اللقاني لا يمنع ما ذكره ابن هشام، فإن جواز نصب ما بعد حتى على الاشتغال يرجحه هنا أن المقصود عطف جملتين فعليتين على بعض، وحمل حتى على حروف العطف العاطفة للجمل؛ لأن (حتى) تدخل على الجمل ابتدائية فتشاكل الجملتين موجود، ففي حالة الحمل على الاشتغال النصب أرجح.

(٣)- قال اللقاني: "قوله: في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر، إذ قوله (جزاؤكم) وإن كان لفظه مصدرا معناه: المجزي؛ لحمله على جهنم، فمعنى الآية: أن جهنم هي الشيء الذي أنتم مجزيون به، وفي الكشاف ما نصه((وانتصب (جزاء موفورا) بما في: (فإن جهنم جزاؤكم) من معنى: تجازون، أو بإضمار تجازون، أو على الحال؛ لأن الجزاء موصوف بالموفور))(٢) انتهى. قلت: فعلى الأول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنَّه الكلام، لا بلفظ المصدر، فتأمله منصفًا"(٣).

أقول: وجهة نظر اللقاني أن (جزاؤكم) في الآية وإن كان مصدرا إلا أنه بمعنى آخر غير معنى المصدر، بمعنى المجزيّ، وهو اسم المفعول، واستدل بقول الزمخشري، الذي يرى أن نصب (جزاء) إما على الفعل المفهوم من الكلام، أو بإضمار الفعل: تجازون، أو على الحالية، وردَّ الصبان على هذا الاعتراض وقال: "ولك أن تقول: لا يتعين ذلك، بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير

---

(١) حاشية يس على التصريح ٣٠٢/١.

(٢) ينظر الكشاف ٥٣٠/٣.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٤٣.

مضاف أي محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة"[١]. ووجهة نظر اللقاني هنا قوية، ولذلك الأفضل هو قول الزمخشري[٢].

(٤)-قال اللقاني: "قوله: (نحو: هذا لك وأباك) فيه نظر؛ لأن الجار والمجرور فيه معنى الاستقرار الصالح لذلك"[٣].

أقول: مَنْعُ هذا المثال من الانتصاب على المفعول معه قول سيبويه، قال: "وأما هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب (الأب)؛ لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفًا في معنى فعلٍ حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل"[٤]. قال السيرافي: "لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعلٍ ولا حرف فيه معنى فعل، وإنّما يجرّ هذا في ضرورة الشّعر"[٥]. فالظاهر من كلام سيبويه والسيرافي أن الذي في معنى الفعل ليس شرطا أن يكون من معنى الفعل وحروفه، بل قد يكون حرفا لكن في معنى الفعل، وإن كان ظاهر كلام ابن هشام أنه جعل كونه في معنى الفعل وحروفه شرطًا واحدًا، ويظهر من كلام سيبويه أيضا أن ما في معنى الفعل يجب أن يكون مذكورا، قال ابن مالك: "والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الفعل الاستقرار لا يعملان في المفعول معه؛ لأنه حكم على أن: هذا لك وأباك بالقبح، ومراده أنه غير جائز"[٦]. وكلام ابن مالك قوي في تأييد ما ذهب إليه ابن هشام، فقد جانب اللقاني الصواب في نظره.

(٥)-قال اللقاني: "قوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، دعوى الحال تقتضي أن المعنى: فتمثل لها في حال كونه بشرا، ولا يخفى أنه وقت التمثُّل ملك لا

---

(١) حاشية الصبان ١٦٣/٢.

(٢) واختاره الهمداني في الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٣/٤. وورد الجزاء اسما بمعنى المكافأة، ينظر تاج العروس ٣٥١/٣٧.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣١٠/١.

(٥) شرح الكتاب ٢٠٤/٢. ونسب لأبي علي الفارسي إجازة: هذا لك وأباك، ينظر حاشية الصبان ١٩٩/٢، ولكن أبا علي في التعليقة لم يخالف سيبويه، ينظر التعليقة ١٩٤/١.

(٦) شرح التسهيل ٢٦٢/٢.

بشر، والأقرب أنه منصوب بإسقاط الخافض، أي: فتمثل لها ببشر، أي: تشبَّه بـــه، وتصوَّر بصورته"(١).

أقول: أيَّد الصبان هذا التوجيه، وقال: "إن كان معنى تمثَّل: تشخَّصَ، وظَهَرَ، فالحالية ظاهرة، أو تصوَّرَ(٢)، فينبغي جعل النصب بنزع الخافض، وهو البـــاء إذ التصور ليس في حال البشرية، بل في حال الملكية، كما قـــال اللقـــاني"(٣). قـــال الطبري: "فتشبَّه لها في صورة آدمي سوي الخلق منهم"(٤). والذي دعا اللقاني لمـــا قال أنه يرى تمثّل فعلا يدل على وقت التحول، ولكن ما أميل إليه أن بشرا حـــال، والمعنى أنه تشبه في حالة بشرية ليظهر لها، والله أعلم.

(٦)-قال اللقاني: "قوله: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] الصـــواب التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًـا﴾ [الأعراف: ٧٤]، والتمثيل بما ذكـــره سهو، إلا أن يقال إن (من) هي المفعول بناء على أنها كـــ (بعض) معنى وإعرابًا، كما عليه الزمخشري(٥)، وطائفة من المحققين، أو نعت لمقدر، أي: شيئا من الجبال، فـــ (بيوتا) حال من (من) أو من المقدر، وهذا أولى من دعوى السهو"(٦).

أقول: ذكر الشيخ خالد هذا الاعتراض، قال عن التمثيل بآية الشعراء التـــي فيها لفظ (من): "وفي غالب النسخ (من الجبال بيوتا) وهو سهو، فإن بيوتا على هذا مفعول به لا حال"(٧). وكلام اللقاني كأنه ردٌّ على الشيخ خالد، وأشار إلى أن ذلـــك في غالب النسخ، فهناك نسخ ليس فيها من، وربما كان السهو من النســـاخ، فكـــان

---

(١) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٠.

(٢) ذكر الزبيدي أن تمثل في الآية بمعنى تصور. تاج العروس ٣٨٤/٣٠.

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢.

(٤) تفسير الطبري ٤٨٦/١٥.

(٥) حاشية يس على التصريح ٣٧٢/١. لكن الزمخشري في موضع آية الشعراء لم يصرح بشيء، وفي سورة النحل في قوله: (أن اتخذي من الجبال بيوتا) قال: من بمعنى البعضـــية. الكشـــاف ٤٥١/٣. فليس في كلامه ما يدل أن من معربة لأنها في موضع بعض.

(٦) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٠.

(٧) حاشية يس على التصريح ٣٧٢/١.

ينبغي إصلاحه، وقد خرجه اللقاني على أن (من) بمعنى وإعراب بعض، أي: إنها اسم، ولم أجده لغيره، فإن سيبويه قال: "وتكون أيضا للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه"(١). وهو قول الزمخشري في المفصل(٢). فالصواب أن الخطأ جاء من النساخ، وهو ما أميل إليه.

(٧)-**قال اللقاني:** "قوله: (نحو: في الدار جالسا رجل إلخ) إنما يأتي هذا على جواز مجيء الحال من المبتدأ، وإما على منعه -وهو الصحيح- فإن صاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف المجرور"(٣).

أقول: هذه المسألة مبنية على أمرين: الأول: مجيء الحال من المبتدأ، والثاني: اختلاف عامل صاحب الحال والحال، وقد أشار الشيخ خالد أن الاختلاف بين النحاة في كون الحال المبتدأ أو الضمير المستكن في الظرف مبني على جواز اختلاف العالم قال الشيخ يس: "(قوله: على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي: وعدم جواز ذلك، فمن جوّزه جعل الحال من النكرة، والناصب له الاستقرار الذي تعلَّق به الظرف، ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف، وبهذا ظهر أنه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن يكون قيدا للابتداء، وهو أمر معنوي؛ لأنها إنما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها، فاحفظه، فإن بعضهم يعلِّلُ منع مجيء الحال من المبتدأ بذلك"(٤). ولأن المسألة خلافية، يمكن تصويب استعمال ابن هشام للمثال.

(٨)-**قال اللقاني:** "قوله: (وليت هندا مقيمة) فيه نظر، إذ جعل (مقيمة) حالا من (هند) وكون العامل معنى (ليت) يصيِّر المعنى: أتمنى هندا في حال إقامتها أن تكون عندنا، ولا يخفى أنَّ هندًا إذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده، والصواب أنها حال من ضمير (هند) المستتر في الظرف، أي: أتمنى الكون في حال إقامة"(٥).

---

(١) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٢) وهو ما بينه ابن يعيش في الشرح، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٨/٤.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٤.

(٤) حاشية يس على التصريح ٣٧٥/١.

(٥) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٧.

أقول: اعتراض اللقاني هنا على ما يؤول إليه المعنى، وقد نقل يس اعتراض اللقاني، وردَّ عليه، ونقل ردَّ الدنوشري عليه أيضا، يقول الشيخ يس: "وفيه نظرٌ كما [لا] يلزم من إقامة هند بمعنى: عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى. هذا وقال الدنوشري بعد أن نقل كلام اللقاني: وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الإقامة، فيجوز تمنى الإقامة متى كونها عنده، ثم تأملت المسألة فوجدتها صحيحة، وذلك أن المعنى: أتمنى هندا في حال إقامتها أن تكون عندنا، وهذا تقوله إذا لم تكن مقيمة عندك، ويجوز أن تقوله وهي عندك، لكنها عازمة على عدم الإقامة فتتمنى مقيمة عندك أهـ"[١]. فالمعنى عند التأمل صحيح بجعل الحال من هند، وهو: لين هندا في حال الإقامة أي: غير مسافرة عندنا.

(٩)-قال اللقاني: "قوله: (بخلاف ما أحسنه رجلا) فيه نظر، فإن أصله: ما أحسن رجلا زيد فـ رجلا مفعول به وزيد بيان، وليس من شرط التحويل أن يقدَّر التمييز في الأصل مضافاً إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمنع ذلك في المثال، بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقًا بالاسم، كطاب زيد علما، وتارة لا يضاف، بل يجعل الاسم بياناً للمميز إذا كان عينه، كما في المثال كما نصَّ عليه الرضي[٢]. ثم يقال للمص: إذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول – ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل– وقد حصرت –فيما مرَّ– النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل، ونسبته إلى المفعول، فأيُّ نسبة هذه النسبة؟"[٣].

أقول: في هذه المسألة أجاد اللقاني طرح اعتراضه بحجة قوية، نقلها الشيخ يس ولم يعلق عليه، بل دعمها بقوله: "وتبعَه الشهاب [أظنه يقصد أن الشهاب القاسمي تبع اللقاني في كلامه] وكأنه التزمَ كون التمييز مضافاً إلى الاسم الذي انتصب عنه، فقال: قد يقال: إنه محول عن المفعول، أي: ما أحسن رجُوليتَه أهـ"[٤]. فالواضح أن الحق مع اللقاني في المسألة.

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/٣٨٣.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٧٠٦.
(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٨٥.
(٤) حاشية يس ١/٣٩٩.

(١٠)-**قال اللقاني:** "قوله: (ومن ذلك) أي: ومن التمييز الذي هو فاعل معنى غير محول عنه صناعة (نعم رجلا) وفيه نظر لا يخفى، إذ رجلا تمييز عن الضمير المبهم المستتر في (نِعْمَ) فهو تمييز لمفرد لا لنسبة، صرَّح به الرضي[١]، وبأن الناصب له نفس الضمير لا (نِعْمَ) والله أعلم"[٢].

أقول: يرى بعض العلماء أن التمييز في المثال تمييز عن مفرد[٣]، وصحح الشهاب القاسمي الأمرين باعتبارين، قال الشيخ يس: "وبين الشهاب القاسمي صحة الأمرين، فقال ما حاصله: إن كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة؛ لأن الضمير في نحو: يا له رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا، وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو: ما جاءني زيد فيا له رجلا، ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو: لله دره رجلا، ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الإضافة لا محالة أهـ. وهذا الذي قاله قد نقله الشارح فيما مرَّ قريبا عن الموضح في الحواشي، فمن العجب ما قاله هنا"[٤]. وهذا الكلام الأخير دليل على أن لابن هشام رأيين في المسألة رأي يوافق فيه المعترضين على كلامه.

(١١)-**قال اللقاني:** "قوله: (ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان) الظاهر أن قول القائل: حتى الصبيان، من النقص الحسي كـ حتى مثقال ذرة، لا المعنوي كما هو ظاهر التوضيح"[٥].

هذا المثال استدل به ابن هشام على أنه من النقص المعنوي، وهو مثال محتمل، فلو كان يقصد بالفعل غلبك غلبة بالقوة الجسدية لكان نقصا حسيا، فالصبيان أضعف من جهة قوة البدن، ولو كان يقصد بها غلبة معنوية كغلبة الحجة ونحوها فهي من النقص المعنوي، والله أعلم.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٦٩٩/١.

(٢) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٨٦

(٣) ينظر توضيح المقاصد ٧٣٣/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢٨٥/١.

(٤) حاشية يس على التصريح ٣٩٩/١.

(٥) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٤٦٦.

ثانيًا: الاعتراض بوجود مثال أجود:

قد يرى اللقاني أن المثال الذي مثَّل به ابن هشام ليس الأنسب للمقام، ومن ذلك:

(١٢)–قال اللقاني: "ثم الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله:

ما ليلي بنام صاحبه[١]

إذ قوله: (من أن قمتَ) مدخول (من) اسمٌ تأويلًا"[٢].

أقول: اعتراض اللقاني أن الأفضل لتمثيل دخول حرف الجر على غير الاسم (الحرف أو الفعل) ليس هو المثال الذي ذكره ابن هشام؛ لأن حرف الجر هنا داخل على اسم تأويلا، وقد ذكر يس كلام اللقاني، ثم قال: "وقوَّى الشهاب[٣] في حواشي النكت كلام المصنِّف، حيث قال: لأن مجموع (أن قمت) وهو الحرف والفعل لا يكون اسما، بل في حكمه، والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة، بخلاف حرف الجر، فإنه يكون لما في حكمه أيضًا، لا يقال: كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر؛ لأنه في محل جر، فلا مزية؛ لأنا نمنع وجود الجر؛ لأن معنى كون اللفظ في محل جر أنه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا، فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر، فإنه متحقق معه"[٤]. والذي يظهر من كلام النحاة أن الجر علامة لفظية، وعرفه الشاطبي بقوله: "أمَّا الجر فهو

---

(١) جزء بيت من مشطور الرجز وتمامه: والله ما ليلي بنام صاحبه

ـ ينظر البيت في علل النحو لابن الوراق ص ٢٩٣، والخصائص ٣٦٦/٢، والمقاصد النحوية ١٥٠٤/٤، وخزانة الأدب ٣٨٩/٩.

ـ الشاهد دخول حرف الجر لفظا على الفعل، وهو مقدر: والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه.

(٢) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٨.

(٣) أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، شهاب الدين، توفي (٩٩٤هـ)، أخذ العلم عن ناصر اللقاني وغيره، برَع في العربية والبلاغة والتفسير والكلام، له عدة حواش، منها حاشيته على ألفية ابن مالك، والحواشي والنكت والفوائد المحررات على مختصر السعد في المعاني والبيان. ينظر في ترجمته الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ١١١/٣، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٦٣٦/١٠، ومعجم المؤلفين ٤٨/٢.

(٤) حاشية يس على التصريح ٢٩/١.

عبارة عن عمل الجار، والجار مختص بالاسم حرفًا كان أو اسمًا"[١]. وعمل الجار هو الجر، وله علامة سواء كانت أصلية وهي الكسرة أم نائبة عنها، على أن كلام ابن هشام في أوضح المسالك واضح لا لبس فيه، يقول: "وليس المراد بـه حـرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: عجبتُ من أن قمتَ"[٢]. فهذا الدخول دخول في اللفظ، إذ ما استدل به اللقاني من البيت: (ما ليلي بنام صاحبه) لم يدخل حرف الجر على الفعل فيه، بل على (مقول) محذوفة، فهذا الدخول لفظي لا محلي، كما أنه دخل على الحرف (من أن) لفظا فقط، فارتفع الإشكال، ومـع هـذا التأويل فالأجود كما قال اللقاني التمثيل بمثال واضح.

(١٣)-**قال اللقاني:** "قوله: (ومن دعائه الخير) الأنسب لقوله: (وعكسه) أن يقول: ومن دعاء الخير، إذ معنى (وعكسه) أن يضاف إلى المفعول، ثـم لا يُـذْكَرُ الفاعل"[٣].

أقول: قال ابن هشام: "وأمَّا إضافته إلى الفاعل، ثمَّ لا يُذْكَرُ المفعول وبالعكس فكثير، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو: ﴿لَّا يَسـْٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِـن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولو ذُكِرَ لقيل: دعائي إياك، ومن دعائـه الخيـرَ"[٤]. فكلام ابن هشام على أنه لو ذكر المحذوف، فلا وجـه لاعتـراض اللقـاني، لأن المحذوف ظاهر الحذف في الآيات، لكن عند التقدير يعود إلى مكانه.

---

(١) المقاصد الشافية ١/٤٣.

(٢) أوضح المسالك ١/١٣.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٤٣٥.

(٤) أوضح المسالك ٣/٢١٤.

ثالثا: أمثلة محتملة، واحتمالها يخرجها عن الاستشهاد بها:

(١٤)–قال اللقاني: "قوله: (لغاتَهم) قد يقال: لا شاهد فيه؛ لاحتمال أنه مفرد قلبت فيه الياء أو الواو ألفا، وتاؤه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام؛ لأنها ح ثابتة"(١).

أقول: والمسألة في جواز نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة على لغة، أو تخريج ذلك، قال الفراء: "وقال أبو الجراح في كلامه: ما من قومٍ إلا وقد سمعنا لغاتَهم. قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول: لغاتَهم، ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات؛ لأنها تامة لم ينقص من واحدها شيء"(٢). فالذي يفهم من كلام الفراء أن النصب بالفتحة في كلام أبي الجراح إنما لأن لغات نقص منها حرف اللام، فلام الكلمة محذوفة(٣). قال أبو علي الفارسي: "وهذا الذي حكوه من هذه الحكاية ... لا يدل على تحريك التاء في الجمع بالفتح؛ وذلك أنه يجوز أن تكون لُغَة على فُعَلَة، مثل: نُعَرَة، وإن كان قد استعمل محذوفًا فتمموه كقولهم: مُهاة ومُهًى، وحُكَاة وحُكًى، وقال أبو الخطاب: واحد الطُّلَى طُلاة. فكذلك لغاتَهم بكون على فُعَلَة كما قالوا فيما حكاه أحمد بن يحيى: سِمٌ وسُمٌ، وسُمَاة، فردَّ اللام، وإن كانت قد حذفت، فقولهم لغاتَهم مثل قولهم: سماة ... ووجه آخر، وهو أنه يجوز أن يكون رد لام الـ (فعل) مع التاء في المفرد، كما يرد الهاء التي للجمع مثل: أخوات" (٤).

ورد ابن مالك قول أبي علي، بأن لغات جمع بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين الإفراد والجمع. وأن التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو ردَّت لكان دمعًا بين العوض والمعوض عنه. وانه وردَ (تَحَيَّزْتُ ثُبَاتًا) وهو ثابت

---

(١) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٥٧. وقوله: (ح ثابتة) أي: حينئذ.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٩٣.

(٣) ذكر السيرافي ان هذا قول بعضهم. ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٣٣١ ط علمية.

(٤) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/١٦٩-١٧٠ بتصرف.

الجمعية في البيت، وورد رأيتُ ثُبَاتَك بالفتح حكاه ابن سيده. فبطل قول أبي علي[١]. ولذلك قصر النصبَ هشام بن معاوية على ما حذفت لامه، وعلله الصبان بأنه شابه المفرد فلم يجرِ على سنن المجموع[٢]. وهذا القول الأخير أولى أو القول بأنه لغة قليلة الورود فيما حذفت لامه، فهذا من جانب تقرير لواقع لغوي مروي، ومن جانب ابتعاد عن التأويلات المتمحلة، وتمثيل ابن هشام صحيح؛ لأن الاحتمال الذي ذكره اللقاني مردود.

(١٥)-قال اللقاني: "قوله: (إن راكبًا) لا يتعين خبرا لـ كان؛ لجواز كونه حالا، والتقدير: إن سرت راكبا، وإن سرت ماشيا"[٣].

أقول: نُسِبَ إعراب الحال إلى أبي حيان، قال الشيخ خالد: "أي: إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما، وقال أبو حيان: يمكن ألا يكونا من إضمار كان، وإنما انتصبا على الحال"[٤]. والحق أن أبا حيان خص جواز الحالية بـ (إنْ) فقط، قال: "يحتمل أن يكون المنصوب بعد (إن) حالا"[٥].

والحق أنني أميل إلى الإعراب في حالة النصب على خبرية كان فقط لأمور:

أن سيبويه لم يذكر الحالية، بل نصَّ على كان، قال: "ولو قلت: عندنا أيهم أفضلُ أو عندنا رجل، ثم قلت: إنْ زيدًا وإن عمرًا كان نصبه على كان، وإن رفعتَه رفعتَه على كان"[٦].

تقدير الحالية يستلزم تقدير فعلا خاصا، والذي سهَّل الحذف كون المحذوف (كان) وهو فعل يدل على الكون العام، وبعض الأمثلة ليس فيها قبل (إن) فعلٌ، فاستدعى أن يكون المحذوف كون عام. ويؤيد ذلك أن سيبويه قال: "ومن ذلك أيضًا

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/١، والتصريح بحاشية يس ٨١/١.

(٢) ينظر حاشية الصبان ١٦٣/١.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ١٧٤.

(٤) التصريح ١٩٣/١.

(٥) منهج السالك لأبي حيان ٢٠٥/١.

(٦) الكتاب ٢٦٤/١.

قولك: مررت برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحا فطالحٌ، ومن العرب من يقول: إن لا صالحًا فطالحًا، كأنه يقول: إن لا يكن صالحًا فقد مررت به أو لقيتُه طالحا"[١]. قال أبو حيان: "فنصب طالحًا على الحال"[٢]. فالنصب على الحالية ليس مطلقا. وعلى ذلك أقول: إن ما ذكره ابن هشام صحيح.

(١٦)-**قال اللقاني:** "قوله: (وتقول: رأى أبو حنيفة ... إلخ) لا دليل فيه على أن (رأى) هذه متعدية إلى واحد دائما؛ لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين، كقولك: رأى أبو حنيفة كذا حلالًا، وتارة إلى واحد، وهو مصدر ثاني هذين المفعولين، مضافًا إلى أولهما، كقولك: رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، كما قد استعمل (علِمَ) المتعدية إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني على ما صرَّحَ به الرضي"[٣].

أقول: جاءت (رأى) في مثال ابن هشام بمعنى المذهب، وهي هنا متعدية لواحد، وهو ما اعترض عليه اللقاني، فيرى أنها قد تتعدى بهذا المعنى لاثنين، فيقال: رأى أبو حنيفة كذا حلالا، وقد أيد يس هذا الرأي، فذكر أنها تارة تتعدى لواحد وتارة تتعدى لاثنين، ووصف من قصر تعديها لواحد بقصور قوله[٤]. وما ذكره اللقاني عن الرضي صريح في جواز التعدية لواحد أو اثنين[٥]. والذي وجدته من أمثلة (رأى) بهذا المعنى: ويقال: رأى في الفقه رأيا[٦]. والذي أميل إليه أن رأى بمعنى اعتقد[٧] يتعدى لواحد فقط؛ وذلك أن معناه يتطلب معتقدًا، وهو مفعول واحد، أما (حلالا) في تمثيل الرضي فتعرب حالا، فالقول ما قال ابن هشام والله أعلم.

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٥/٤.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٢٥١.

(٤) ينظر حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ٤٣٢/٢.

(٥) ينظر حاشية الصبان ٢٧/٢. ولم يذكره الرضي في باب أفعال القلوب من شرحه على الكافية ينظر ١٥٠/٤.

(٦) ينظر الصحاح ٤٧/٢٣/٦، ولسان العرب ٢٩٣/١٤.

(٧) ورد: اعتقد كذا بقلبه، فاعتقد يتعدى لواحد، ينظر الصحاح ٥١٠/٢، وتاج العروس ٤٠٤/٨.

(١٧)-**قال اللقاني:** "قوله: (بغتة وركضا وصبرا) التمثيل بها للحال لا يدل على تعين ذلك فيها، بل يجوز أيضا جعلها مفاعيل مطلقة؛ إذ هي نوع من عاملها، فهي كـ رجع القهقرى، وكذلك: (شعرا) و(علما) في الأمثلة الآتية يصح جعلها تمييزًا"[١].

أقول: وهذا ليس اعتراضا، بل هو تنويع في الإعراب الجائز، وهو أمر أشار إليه النحاة، والتمثيل بها على قول من يجيز فيها الحالية ينبغي ألا يعترض عليه بأنه يجوز غيره، قال الأشموني: "وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، أي: باعثًا وراكضًا ومصبورًا، أي: محبوسًا، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة ... وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير: طلع زيد طلوع بغتة، ... وقيل: هي مصادر على حذف مضاف، والتقدير: طلع ذا بغتة"[٢]. أما بالنسبة لـ شعرًا، قال ابن هشام: "قلتُ: قد قالوا: زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتمٌ جودًا، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حالٌ، أو تمييزٌ، وهو الظاهر"[٣].

(١٨)-**قال اللقاني:** "قوله: (وأن السموات عطف على ضمير) لا يتعيَّنُ هذا، بل يجوز عطفها على الأرض، على أنها مؤخرة من تقديم، والأصل: والأرض جميعًا والسموات مقبوضة"[٤].

أقول: مذهب البصريين أن الحال لا تتقدم على عاملها الظرف والجار والمجرور، وما ورد مسموع يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب الفراء والأخفش إلى

---

(١) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٣.

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٥٦ بتصرف. وينظر همع الهوامع ٤/١٥.

(٣) مغني اللبيب ٥/٣٠٠.

(٤) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٧٩.

جوازه مطلقا، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر، واستدل المجيز بقراءة ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[١] [الزمر: ٦٧]، بكسر مطويات، وابن هشام يختار رأي البصريين، فخرج الآية على أن السموات مرفوعة لأنها معطوفة على الضمير المستكن في (قبضته) لأنها بمعنى: مقبوضته، أي: هي، وتكون (مطويات) حال من السماوات، والعامل فيها قبضته التي بمعنى اسم المفعول: مقبوضته[٢]، وقد ذكر اللقاني أنه يجوز عطف السماوات على الأرض، بتقدير: والأرض جميعا والسماوات مقبوضة، وأرى أن الأفضل أن يقول: والأرض جميعا والسماوات مطويات بيمينه مقبوضة، وفيه أنه أفرد الخبر مع أن المبتدأ مثنى، إلا لو جعل العطف هنا عطف جملة على جملة، نحو: والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطوياتٍ بيمينه كذلك، والله أعلم.

(١٩)–**قال اللقاني:** "قوله: (أنها عاطفة) غير متعيِّن؛ لجواز كونها للحال و(لا) نافية وبمعنى (مع) و(لا) ناهية أيضًا"[٣].

أقول: هذا الكلام تعليق على قول الشاعر:

اطلبْ ولا تضْجَرَ من مطلبٍ ... وآفةُ الطالبِ أنْ يضجرا[٤]

قال ابن هشام في المغني: في قول من قال: "إن الواو للحال، وإن لا ناهية فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدرًا يُسْبَكُ من أنْ والفعل على مصدر متوهَّم من الأمر السابق، أي: ليكن منك طلبٌ وعدمُ ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجرَ إعراب، ولا نافية، والعطف مثله في قولك: ائتني ولا أجفوك بالنصب، وقوله:

---

(١) (مطوياتٍ) بالكسر قراءة عيسى بن عمر، وعاصم الجحدري، والحسن البصري. ينظر معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب ١٨٨/٨.

(٢) ينظر هامش (٢) في أوضح المسالك ٣٣٤/٢، وقد أعرب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الآية إعرابا تفصيليا.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٨٠.

(٤) هو بيت لبعض المولدين، ينظر المقاصد النحوية ١١٧٣/٣.

فقلتُ اِدعي وأدعو إنَّ أندَى ... لصوتٍ أن ينادي داعيانِ

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة، فحذفت للضرورة، ولا ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦]"[(١)]. وقال أيضًا: "والصواب أنَّ الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعرابٌ، مثلها في: لا تأكلْ السمك، وتشربَ اللبنَ، لا بناء؛ لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة"[(٢)]. فالحق أن ابن هشام أحاط بالأوجه جميعها في المغني، ولو تتبع اللقاني كلامه لكفاه الإشارة إلى المغني.

رابعًا: التعليق على تقدير الأمثلة:

وهذا التقدير قد يكون تقديرَ ابن هشام، وقد يكون تقديرَ اللقاني، ومن ذلك:

(٢٠)–قال اللقاني: "قوله: **(**لولا أنصار زيد حَمَوْهُ ما سَلِمَ**)** في وجود الدليل على **(**حموه**)** عند حذفه نظر، إذ المتبادر عند حذفه أنَّ سلامته لوجود الأنصار، لا لوجود حمايتهم إياه بالفعل، كما هو المراد"[(٣)].

أقول: قضية الكلام هنا أن الخبر إن كان كونا عاما بعد **(**لولا**)** وجب حذفه، وإن كان كونا خاصا بلا دليل وجب ذكره، فإن دلَّ عليه دليل جاز الذكر والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حَمَوه ما سلم، وهذا ما اعترضه اللقاني، قال الشيخ خالد الأزهري: "ف حموه خبر أنصار، وهو كونٌ مقيد بالحماية، والمبتدأ دال عليها إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره"[(٤)]. وعلَّق الشيخ يس على ذلك بأن هذا الكلام يندفع به اعتراض اللقاني. ولو مثَّل ابن هشام بـ: لولا أصحاب زيد حموه ما سلم، لكان اعتراض اللقاني وجيها، لكن لفظ الأنصار مؤذن بوجود النصرة والحماية، وأرى أن مثال ابن هشام لا مشكلة فيه.

---

(١) المغني ٥/٩٧.

(٢) المغني ٦/٢٤٤.

(٣) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ١٥٥.

(٤) التصريح ١/١٧٩.

(٢١)-**قال اللقاني:** "قوله: (ونحو: كفى بالله) هذا على المشهور، وقيل: إن الباء معدِّيَة، وكفى بمعنى: اكتف، قال الشارح في بعض كتبه: ((وهو من الحسن بمكان، ويؤيده قولهم: اتقى الله امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ عليه، أي: ليتق وليفعلْ))[١] انتهى. وأقول: تفسير (كفى) على هذا القول بـ (اكتفِ) غير صحيح، إذ فاعل (كفى) ح ضمير المخاطب، و(كفى) ماض، وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر"[٢].

أقول: القول في المغني منسوب إلى الزجاج، ونص الزجاج: "معناه: وكفى اللهُ شهيدًا، والباء دخلت مؤكدة، المعنى: اكتفوا بالله في شهادته"[٣]. والحق أننا أمام أمرين:

الأول: إن ابن هشام جعل تفسير المعنى عند الزجاج تفسير إعراب، ولم يأخذ بنص الزجاج أن الباء مؤكدة.

الثاني: أن اللقاني ذكر أن كلام ابن هشام على القول بأن الباء للتعدية وأن (كفى) بمعنى (اكتف) فمن ثم لا يقال: إن كفى فاعلها مخاطب، وهي ماض، وله نظائر، فالبصريون قالوا: أحسِن بزيد، الباء زيد في الفاعل، ويعربون أحسن أمر لفظا ماض معنى، وأصله: أحسَنَ زيدٌ، فلا حجة للقاني هنا. قال الدسوقي: "وكفى على كلامه فعل ماض بمعنى الأمر، وفاعله مستتر تقديره أنت، وبزيد متعلق بكفى، والباء للتعدية، وليست بزائدة"[٤]. فالحق أن المذهب متناسق مع ذاته، إلا أن يكون اعتراض اللقاني على الرأي إجمالا، لكن قوله لا يلزم القائل به.

(٢٢)-**قال اللقاني:** "قوله: (كسرتُ أحسن إلخ) فيه إشكال؛ لأن المصدر إن قدِّرَ نكرة لزم وصفه بالمعرفة أو معرَّفًا بـ أل لزم وصف المعرَّف بها بالمضاف"[٥].

---

(١) مغني اللبيب ١٤٨/٢ تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب.

(٢) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٢٨٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢.

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٥٥/١.

(٥) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٤٤.

أقول: اعترض اللقاني على التمثيل لنيابة صفة المصدر عنه بقول ابن هشام: سرتُ أحسنَ السير بنصب أحسن مفعولا مطلقا، وقد أجاب يس عن ذلك: "قوله: (والأصل: سرت السيرَ أحسنَ السيرِ) قدَّر المصدر معرفةً، وقدره ابن الناظم نكرة، فقال التقدير: سرتُ سيرًا أحسنَ السير ... وأجيب: بأنه لا محذور في الثاني: قال ابن الحاجب قدَّس الله سرَّه: ومن ثمَّ –أي: من أجل أن الموصوف أخصُّ أو مساوٍ– لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله، أي: صورةً، إذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام، فلا يجوز الوصف بها. ... وقال الدنُّوشري: لا يشكل على قوله: والأصل إلخ ما قال اللقاني: إنه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي منها، وهو محذور؛ لأن كلامه مردود بجواز وصف بما فيه أل أو بالمضاف إلى ما هي فيه انتهى"[(١)]. فجمهور البصريين هم من أوجبوا موافقة النعت لمتبوعه في التعريف والتنكير، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز مخالفة النعت للمنعوت في تنكيره إذا كان لمدح أو ذم، واجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت بوصف، وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة، وقال ابن الطراوة: يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًّا[(٢)]. إلا أنني إميل إلا تقدير المصدر المناسب للصفة النائبة عنه، ويكون تعريف الصفة وتنكيرها دليلا على تعريف المصدر وتنكيره.

(٢٣)–قال اللقاني: "قوله: (أي: إن كنت لا تفعل غيره) لا محوج لهذا التكلف الذي لا دليل عليه، إذ الظاهر أن (ما) مزيدة لتأكيد (إن) الشرطية[(٣)]، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط فـ (إما) أداة شرط مؤكدة بـ(ما) نظيرها (إما) في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] الشرط المقدر محذوف الجواب؛ لدلالة ما سبقه عليه "[(٤)].

---

(١) حاشية يس على التصريح ٣٢٥/١.

(٢) ينظر همع الهوامع ١٧٢/٥، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١٢.

(٣) نص في المغني على أنها عوض في هذا المثال، ينظر المغني ٩٧/٤ تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب. ونصَّ سيبويه على ذلك، قال: "قولهم: إمَّا لا، فألزموها ما عوضًا" الكتاب ٢٩٤/١.

(٤) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ١٧٧.

أقول: يأتي كلام اللقاني في الحديث عن مثال لحذف كان مع معموليها، وقد مثَّلَ له ابن هشام: افعل هذا إمَّا لا، وقدره بـ: إنْ كنتَ لا تفعل غيرَه[١]، وقال السيرافي: "وأصله ما زعم الخليل أنهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا، وكذا إما لا. معنى هذا الكلام أن رجلا لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها، فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال: افعل هذا إما لا، أي: افعل هذا إن لا تفعل جميع ما يلزمك، وزاد (ما) على (إن) وحذف الفعل وما يتصل به"[٢]. ومع وجاهة كلام اللقاني من جهة أنَّ ما ذكره أقل حذفًا، إلا أنه أضعف صناعة، قال الصبان بعد أن حكى كلامه: "وضعَّفَهُ الروداني[٣] بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بـ لا، وبأن الجواب لا يحذَف إلا إن كان الشرط ماضيًا لفظا ومعنى، والشرط على زعمه مستقبل، وجواب الشرط على كلٍّ محذوف لدلالة (إفعلْ) قبله عليه، والتقدير: فافعل هذا"[٤]. وعليه فكلام اللقاني وإن كان أقل حذفا إلا أنه مخالف لكلام الأئمة سيبويه والخليل والمبرد، كذلك مردود بما ذكره الروداني، فالحق مع ابن هشام في هذا المثال.

(٢٤)–قال اللقاني: "قوله: (فيقدَّر: جاوزت زيدا مررت به) هكذا في الرضي[٥] وغيره، وفيه بحث؛ لأن في كون المجاوزة معنى المرور نظرًا؛ لأن مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير، فيصدق ح على المحاذي أنه مارٌّ بزيد لا مجاوز له، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر:

---

(١) ورد المثال في المقتضب، قال المبرد: "".وكما قالوا: افعل هذا إما لا، أي: إن كنتَ لا تفعل غيره". المقتضب ١٥١/٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤٦١/٢ ط دار الكتب العلمية.

(٣) هو محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي، المغربي، نزيل الحرمين، أديب محدِّثٌ مشارك في الرياضيات والهيئة والنحو والمعاني والبيان، توفي بدمشق (١٠٩٤هـ)، وله حاشية على أوضح المسالك، وأخرى على التسهيل. ينظر معجم المؤلفين ٢٢١/١١، والأعلام ١٥١/٦.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٥/١. وذكر الشيخ يس كلام اللقاني دون أن يعلق عليه، ينظر حاشية يس على التصريح ١٩٥/١، وكذا في حاشيته على شرح الفاكهي على قطر الندى ٣٠٥/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٥٣٦/١.

أمرٌ على الديار ديار ليلى ... أقبِّلُ ذا الجدارَ وذا الجدارَا[١]

وكيف يكون تقبيل الديار وقت مجاوزتها؟

قوله: (وأهنت زيدا) في كون الإهانة من معنى الضرب نظرٌ لا يخفى. نعم، هي لازمة له، فإن أريد بالمعنى ما دلَّ عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب، ولو قال المص: وفي بقية الصور من معناه أو لازمه، أو قال: من مناسبه كما قيل، صحَّ"[٢].

أقول: وجه اللقاني في قوله: (ولو قال المص إلخ) كلامَ المصنف في (أهنت زيدا) بما يصححه من وجهة نظره، وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري في التصريح زيادة: "أو لازمه"[٣]، وهي زيادة قوية تبين القاعدة وتفصلها.

أمَّا نقده لتقدير: جاوزت زيدًا مررت به، وتعليقه على بيت المجنون، ففيه تمحُّل؛ لن تقدير نفس الفعل المذكور (مررت) ليس متاحا، والمراد تقدير أقرب فعل لمعنى الفعل المذكور ويكون متعديا بنفسه ليعمل في الاسم المنصوب المتقدم، ومع أنه اعترض على تقدير: جاوزت، لم يقدم لنا فعلا يصلح للتقدير؛ لأنه لا يخلو فعل من اعتراض مشابه لاعتراضه، والفعل المقدر يشتمل المذكور وزيادة، فليس ثمة مانع من فعل المرور مع زيادة المجاوزة، ثم ليس ثمة مانع من وجود المجاوزة في المرور. جاء في تاج العروس: مرَّ به: جاز عليه. وأمررْتُ فلانا على الجسر إذا أسلكتُ به عليه[٤]. وفي الصحاح: جُزْتُ الموضعَ أجوزه: سلكتُه، وسرْتُ فيه، وجاوزتُ الشيءَ إلى غيره وتجاوزته بمعنًى، أي: جُزْتُهُ[٥]. فلا وجه لاعتراض اللقاني هنا.

---

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٣١، وخزانة الأدب ٢٢٨/٤.

(٢) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) التصريح ٣٠٧/١، وأيدها الشيخ يس.

(٤) تاج العروس ١٠١/١٤.

(٥) ينظر الصحاح ٨٧٠/٣.

(٢٥)-**قال اللقاني:** "قوله: (وقع المصطرعان) الأقرب أن (عِدْلَي) مفعول مطلق، وأصله: وقوعًا مثلَ وقوع عِدْلَي عيْر؛ إذ النيابة إنما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته"(١).

أقول: نقل يس كلام اللقاني وعلق عليه قائلا: "قوله: (مصطحبين اصطحاب إلخ) هذا لا ينافي أن الأمثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف، فهذا مثلها، وسيأتي في أن الشارح يقابل قول المصنف بقوله، وقيل: هذه الأمثلة؛ لأن المراد أن الحال بنفسه ليس على حذف مضاف، وهذا كذلك؛ لأن الحال مصطحبين، وليس على حذف مضاف، وإنما المضاف المحذوف بعده"(٢)، ومن النحويين من أعرب عدلي حالا على حذف مضاف، أي: مثل عِدْلي(٣)، فيتحقق شرط اللقاني، فاعتراض اللقاني يتحقق على تقدير ابن هشام فقط، وهو وجيهٌ، وإن وجَّهَهُ يس.

*****

(١) حواش على توضيح الألفية للقَانِي ص ٣٦٩.

(٢) حاشية يس على التصريح ١/٣٧٠.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٩/١٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٤٨، والهمع ٤/٩.

الخاتمة

بعد دراسة المسائل التي علَّق فيها اللقاني على أمثلة ابن هشام في التوضيح تظهر بعض النتائج الهامة، وهي:

- كنت حريصًا على الوقوف من تعليقات اللقاني على أمثلة ابن هشام موقف الحياد، وقد أيدت رأي اللقاني في (٥) خمس مرات، ورأيت صواب تمثيل ابن هشام (١٧) سبع عشرة مرة. وبقية المسائل لم يُقْضَ فيها بشيء، وقد بينت رأيي فيها، وهي ثلاث مسائل من مجموعِ خمسٍ وعشرين مسألةً، وترجع كثرة تأييدي لابن هشام إلى أن المسائل الاحتمالية التي تحتمل الأعاريب المختلفة تمثيل ابن هشام لها في أي من مواضعها صحيح.
- وجه اللقاني بعض الأمثلة بما يراه صائبا، فلم يكن كلامه خاليًا من تصويب كلام ابن هشام دائما، من ذلك مسألة (تقدير: جاوزت زيدا مررت به).
- يذكر اللقاني أحيانا اعتراضه ويترك الإشكال دون حلٍّ كمسألة (سرت أحسن السير) والعجيب هنا أن يُشْكِلَ اللقاني على تقدير المصدر إنْ نكرةً وإن معرفةً، ثم لا يقضي في الأمر بشيء.
- المسائل المحتملة لأكثر من وجه إعرابي التمثيل بها في أيٍّ من مواضعها صحيح ما دامت جائزة صنعة صحيحة معنى.
- بعض المسائل يصح فيها كلام ابن هشام واللقاني؛ لأن خلافهما ليس في ذات المسألة، بل هو خلاف باعتبارين، ولذا كل منه الاعتبارين من جهته صحيح، كمسألة التمييز المحول عن الفاعل في (نعم رجلا).
- التدقيق في المعنى قد يقود اللقاني إلى اعتراض، ثم يظهر عكس ما رآه، أو يظهر تصحيح من وجه لكلام ابن هشام نحو مسألة (ليت هندا مقيمةً عندنا).
- أحيانا يكون اعتراض اللقاني ناتجًا عن عدم انتباهٍ لكلام ابن هشام، نحو كلامه عن تقدير: (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير).
- تعدُّ حاشية يس العليمي على التصريح أهم مراجع البحث بعد حاشية اللقاني، إذ إنه نقل عن اللقاني كثيرا وتتبع كلامه أحيانا، وذكره دون تعليق أحيانا أخرى.

*****

ثَبَتُ المراجع

١) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد المحسن الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثالثة، د ت.

٢) الأعلام للزركلي ط خامسة عشر دار العلم للملايين ٢٠٠٢م .

٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، د ت.

٤) تاج العروس، مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المتخصصين، ط وزارة الإرشاد بالكويت، ط ١٩٦٥ – ٢٠٠١م.

٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقق د. حسن هنداوي، ط دار كنوز إشبيليا، الرياض.

٦) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق د: عوض بن حمد القوزي ط أولى ١٤١٠: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٠: ١٩٩٦م.

٧) تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أهل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط دار هجر، القاهرة، ط أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق أد: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان ط أولى دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ط بولاق ١٢٨٦هـ.

١١) حاشية الصبان على شرح الأُشموني على الفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

١٢) حواش على توضيح الألفية، لناصر الدين اللقاني (٩٥٨هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن نبيل صلاح سليم، ط در بستان المعرفة، د ت. نسخة الكترونية.

١٣) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي للتفتازاني، تحقيق د. محمد ذنون يونس الفتحي، د. أحمد صالح يونس المولى، ط دار الفتح، عمَّان، ط أولى ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

١٤) حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي، يس العليمي (١٠٦١هـ)، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، ط المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ط أولى ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

١٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط الرابعة مكتبة الخانجي ١٤١٨ه – ١٩٩٧م.
١٦) الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار ط المكتبة العلمية بدون.
١٧) ٢٥١- ديوان مجنون ليلى تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط دار مصر للطباعة بالقاهرة.
١٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط دار ابن كثير، دمشق، ط أولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٩) شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط دار هجر، مصر، ط أولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٠) شرح التصريح للشيخ خالد الزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، ط المطبعة الأزهرية المصرية، ط الثانية ١٣٢٥هـ.
٢١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، د. يحيى بشير مصري، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٢٢) شرح شذور الذهب محمد عبد المنعم الجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
٢٣) شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٢٤) شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ) تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٢٥) ٣٥٣- الصحاح للجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار ط الثالثة دار العلم للملايين ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٦) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، ط دار البصائر، القاهرة، د ت.
٢٧) علل النحو لابن الوراق تحقيق د: محمود جاسم محمد الدرويش ط أولى مكتبة الرشد بالرياض ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٨) كتاب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢٩) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٨-٣٧٧ ه تحقيق د: محمود محمد الطناحي ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م .

٣٠) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجَب الهمَداني (٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيّح، ط دار الزمان، المدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣١) الكشاف، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض، ط مكتبة العبيكان، الرياض، ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٢) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل منصور، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤١٨ه، - ١٩٩٧م.
٣٣) لسان العرب، ابن منظور، ط دار صادر، بيروت، ط ثالثة ١٤١٤هـ.
٣٤) معاني القرآن للفراء ط ثالثة عالم الكتب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٣٥) معجم القراءات للدكتور: عبد اللطيف الخطيب ط أولى دار سعد الدين دمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
٣٦) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط مكتبة المثنى، بيروت، د ت.
٣٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، ط المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣٨) المقاصد الشافية، أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة ام القرى، ط أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٩) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق د. علي محمد فاخر، وآخرين، ط دار السلام، القاهرة، ط أولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٠) المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب، بيروت، د ت.
٤١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

*****

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢١٣٣
٢-	Abstract	٢١٣٤
٣-	مقدمة	٢١٣٥
٤-	تمهيد: اللقاني وحاشيته نبذة موجزة.	٢١٣٧
٥-	أولا: الاعتراض بتخطئة التمثيل بالمثال.	٢١٣٩
٦-	ثانيا: الاعتراض بوجود مثال أجود.	٢١٤٧
٧-	ثالثا: أمثلة محتملة واحتمالها ب.	٢١٤٩
٨-	رابعا: التعليق على تقدير الأمثلة.	٢١٥٤
٩-	الخاتمة	٢١٦٠
١٠-	ثبت المراجع	٢١٦١
١١-	فهرس الموضوعات	٢١٦٤